

مؤشر

المرأة تنتج حتى 80% من الغذاء في إفريقيا

أكد خبراء الأمم المتحدة أن دور المرأة في الإنتاج الزراعي في تزايد مستمر، لكنه لا يزال غير معترف به وغير منظور وغير مقيم حتى إحصائياً. وكمثال، تنتج المرأة ما بين 60 و80 في المئة من إجمالي الغذاء في القارة الإفريقية. وتمثل هذه الظاهرة واحداً من أهم التحديات المطروحة على مائدة الرئيس الجديد لصندوق الأمم المتحدة للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة (ومقره روما)، النيجيري كانايو إيف نوازي، الذي انتخبته 165 دولة عضو في المنظمة بين مرشحين من «إسرائيل»، ألمانيا، الهند، باكستان، والنيجر.

ويقدر الخبراء أن نصيب المرأة في الأعمال الزراعية قد ارتفع بمعدل الثلث في العقد الماضي وحده، مقابل زيادة بنسبة 10 في المئة في المهام غير الزراعية. وعلى رغم عدم توافر أرقام رسمية بشأن عدد العاملات في الزراعة في العالم، فإنه يقدر أن المرأة تشرف على 30 في المئة من المزارع العائلية في إفريقيا.

ومع ذلك، مازال عمل المرأة المزارعة غير معترف به. فنقول أننا لوبوك من دائرة المساواة في الصندوق الدولي، إن «المرأة تمارس غالبية الأعمال الزراعية في الدول النامية، لكن دورها لا يزال غير منظور وغير مقيم وغير موثق إحصائياً». وتضيف، «في حالة إفريقيا مثلاً تنتج المرأة ما بين 60 و80 في المئة من إجمالي الغذاء».

وتذكر الخبيرة أنه في حين تعاني المرأة من المصاعب التي يواجهها صغار المزارعين عامة، كصعوبة الحصول على القروض والخدمات، والافتقار إلى المال لشراء المدخلات، وضعف البنية التحتية والأسواق، فإنها تتعرض أيضاً إلى صعوبات إضافية تؤثر على النساء بالتحديد. وكمثال «تحمل المرأة للأعباء المترتبة على جمعها لعملها الزراعي ومهماتها المنزلية ورعاية الأسرة، وحرمانها من الملكية وخدمات الإرشاد الزراعي التي توفر المعلومات عن أسعار المحاصيل، وأنواع البذور الجديدة، والتدريب على تكنولوجيا جديدة». وقالت إن ضمن أسباب ضعف صوت المرأة، هو قلة تمثيلها في منظمات المزارعين والمنتهجين.

لكن هناك من يعمل على تصحيح هذا الوضع. فتشرح الأمينة العامة لرابطة المزارعين الآسيويين من أجل التنمية الريفية المستدامة، استراليا بيونوا، أن «ما تقعله المنظمات الوطنية الأعضاء في الرابطة لرفع صوت المرأة، هو إتاحة المجال لممارستها دوراً إيجابياً، بحصولها على 30 في المئة من التمثيل في التدرج والمجالس والهيئات التنظيمية».

وذكرت بيونوا لوكالة إنتربريس سيرفيس، أن الرابطة ومقرها في الفلبين، تضم تسع منظمات للمزارعين في ثمان دول آسيوية تمثل في المجموع نحو 10 ملايين مزارع. كذلك فإنه في حالة الفلبين وكوريا تملك النساء منظمات مستقلة خاصة بهن. تتعامل من منظمات المزارعين الأخرى.

وأفادت أن هذه المنظمات «تبتذل جهداً كبيراً لضمان تلبية الحكومات لاحتياجاتها من القروض والموارد ورأس المال، بالتعاون الوثيق مع منظمات الرجال المزارعين». وكمثال، ذكرت أن حكومة الفلبين تخصص 5 في المئة من موازنة الدولة لأنشطة المرأة والتنمية، «لكن هذا تطلب نضالاً كبيراً».

كما شنت هذه المنظمات حملة نضال مماثلة من أجل الحصول على الحق في الأرض «فبعدما تمنح الحكومة (الفلبينية) شهادات ملكية الأرض، تصدرها باسم الرجال فقط. فطالبات منظمات المرأة الريفية بوضع اسمي الرجل والمرأة عليها، ونجحت في الحصول على هذا الحق».

سابينا زاكارو  
إنتربريس سيرفيس

مؤتمر «البنية الديناميكية» في البحرين 31 مارس



عبدالله اسحاق

■ الوسط - المحرر الاقتصادي □ تستضيف شركة الخليج للحاسبات الآلية (GBM)، الموزع لتشكيلة منتقاة من منتجات وخدمات آي بي إم في منطقة الخليج باستثناء المملكة العربية السعودية، سلسلة مؤتمرات «البنية التحتية الديناميكية». وسيقام المؤتمر الذي ترعاه كل من شركة آي بي إم، في ام ويرز، وماجروس في مملكة البحرين في يوم 31 مارس / آذار الجاري وذلك في فندق غولدن تولايب.

وقال بيان رسمي للشركة أمس، إن المؤتمر انطلق في أبوظبي بتاريخ 17 مارس، ثم انتقل بعد ذلك إلى سلطنة عمان في 18 مارس، وعقد دولة قطر أمس (25 مارس)، وسيعقد في دولة الكويت في 30 مارس.

ويهدف المؤتمر إلى تعريف الشركات بكيفية استحداث واعتماد البنى التحتية الأتية الحديث والإدارة باستخدام قاعدة تقنية معلومات البنية التحتية الديناميكية. وفي هذا الصدد، نقل البيان عن مديرعام شركة البحرين للحاسبات الآلية عبدالله اسحاق قوله «إن البنية التحتية الديناميكية عبارة عن قاعدة تقنية معلومات تساعد الشركات على التقليل من نسبة التكاليف وتعزيز مستوى المرونة وتهيئة الشركة بشكل أفضل للظروف الاقتصادية الحالية فضلاً عن تخفيض نسبة اصدار الكربون، وذلك في إطار مسئوليتنا الاجتماعية». وأوضح أن نظام في إم وير وأنظمة آي بي إم x86 تمكن تقنية المعلومات من ضمان تخفيض تكاليف العمليات التطبيقية ومركز البيانات بشكل كبير. ويجمع خبراء الصناعة على أن الوقت قد حان للانتقال من تقنيات التطبيقات الخابثة (الاستاتيكية) إلى تقنيات التطبيقات الديناميكية. وسيبرز مستوى مرونة نظام الخادم IBM x 86 ببساطة غير مسبوق، وذلك فيما يتعلق بمساهمته في تخفيض التكاليف التشغيلية وتعزيز مستوى الكفاءة فضلاً عن تزويد الشركات التي تستخدم هذه الحلول المتطورة بقدرات تنافسية تجعلها تتفوق على منافسيها في غمرة التحديات العالمية الحالية».

ضاحية السيف - عباس المغني

□ قال الباحث الاقتصادي محمد عبدالله، إن الشركات المساهمة والمدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية (البوصة) بحاجة إلى تطوير علاقاتها مع المستثمرين والمساهمين لتأثيرهم الكبير على مستقبل الشركة ومشروعاتها إلى جانب سعر سهم الشركة في البورصة. وأضاف عبدالله في حديث خاص إلى «مال وأعمال»: «كلما زادت الشركة المساهمة في تزويد المستثمرين والمساهمين بالمعلومات الصحيحة عن أدائها وبشكل مستمر، زادت القرارات السليمة للمستثمرين والمساهمين تجاه الاستثمار في هذه الشركة».

واستشهد عبدالله بشركة سيكور التكنولوجية الأميركية التي أحسنت توثيق علاقاتها مع المستثمرين والمساهمين فيها، موضحاً أن «الشركة الأميركية قبل أن تحسن علاقاتها مع المستثمرين كانت قيمتها السوقية في 1998 نحو 300 مليون دولار في البورصة، وبعد التحسين ارتفعت قيمتها السوقية 10 أضعاف إلى 3.3 مليارات دولار بحلول 2003».

وأوضح أن المستثمرين يشعرون بالارتياح والاطمئنان تجاه الشركات التي تتواصل معهم وتزودهم بالمعلومات الصحيحة التي يحتاجون إليها، بشكل مستمر، وبالتالي فإن هؤلاء



رشيد المعراج يلقي كلمته في المؤتمر يوم أمس الأول

عمان تجدد تأكيدها عدم المشاركة في الاتحاد النقدي

دعوة لإصدار سندات وعدم الاعتماد على المصارف

■ المنامة - عباس سلمان

□ رأى معظم محافظي المصارف المركزية في دول الخليج العربية، أن السيولة متوافرة في السوق على رغم تحفظ المصارف في تقديم التمويلات اللازمة، ودعا القطاع الخاص إلى التوجه لإصدار سندات تقليدية أو صكوك للحصول على التمويل اللازم وعدم الاعتماد على المصارف التجارية.

لكن آراء المحافظين تباينت بالنسبة إلى الاتحاد النقدي؛ إذ اقترح محافظ مصرف الإمارات المركزي، سلطان ناصر السويدي إلى «عملة حسابية» تتم من خلال عمليات المدفوعات بين دول الخليج الست، وتكون مربوطة بالدولار الأميركي حتى يتم تحقيق السوق الخليجية المشتركة، في وقت جددت فيه سلطنة عمان تأكيدها عدم المشاركة في الاتحاد النقدي المقترح.

وأبلغ محافظ مصرف المركزي العماني، حمود الزجالي، «مال وأعمال» على هامش اجتماع محافظي البنوك المركزية في البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة، «القرار أعلن وليس هناك مجال للنقاش. هذا قرار حكومي بعدم الانضمام وذلك لظروف خاصة». لكنه لم يعط أية إيضاحات أخرى.

محافظ البنك المركزي الكويتي الشيخ سالم الصباح أعرب عن اعتقاده أن هناك نوعاً من الخلط، «فالإتحاد النقدي ليس هو إطلاق العملة الموحدة الخليجية؛ إذ إن إطلاق العملة تأتي في نهاية المطاف بعد أن يتم ما يلزم من تعديلات تشريعية وأيضاً مؤسساتية في دول الإتحاد النقدي».

وبين أن الإتحاد النقدي يبدأ «بقيام مجلس نقدي خليجي يربط ويهيئ الأمور اللازمة كافة لقيام وإنشاء البنك المركزي الخليجي الموحد والذي يقوم على عاقله إطلاق العملة الموحدة لاحقاً، وبالتالي الخطوة الرئيسية الآن هو قيام مجلس نقدي سبهي لقيام البنك المركزي الخليجي وما يتبع ذلك من اجراء تشريعات موحدة في المجالات المالية والتجارية وفي النهاية التكامل الاقتصادي وأيضاً المؤسساتي. أنقلتنا المصرية ووحدات الجهاز المصرفي يجب أن تهيئ لقيام هذا الإتحاد ومن ثم إطلاق العملة الموحدة».

النمو في التوسع الائتماني

كما بين الشيخ سالم، المنتعج «يرى أن هناك نمواً في التوسع الائتماني ولكن بمعدلات متنازلة شهراً بعد شهر، كما يرى كذلك عدم وجود أزمة ائتمان (credit crunch) حتى الآن. لاشك أن السيولة متوافرة بشكل كبير والبنك المركزي الكويتي يسحب هذه السيولة، لكن البنوك متخوفة لمنح تسهيلات إضافية ضمن المناخ والأجواء السائدة».

وأفاد «لأحد يستطيع أن يستقري ماذا سيحدث في الفترة القصيرة المقبلة، وبالتالي هذه ظاهرة نتابعها منذ مدة وننصح القطاع الخاص بأن يلجأ إلى أساليب أخرى للتمويل وليس الاقتراض من البنوك. ظاهرة منتشرة في دولنا وهي الاعتماد الكلي على الاقتراض لعليات التمويل من خلال البنوك وليس من خلال إصدار أوراق مالية

مختلفة وفقاً للشريعة الإسلامية أو التقليدية».

وأضاف «أعتقد أن هذه فرصة الآن وتستطيع وحدات القطاع الخاص أن تمول أنشطتها من خلال إصدار أوراق مالية، وهذه أدوات أيضاً من شأنها أن تعمق السوق المالية وتعطي إشارة واضحة للبنوك أن هناك مصادر أخرى للتمويل غير البنوك حتى لا يكون هناك نوع من التحكم الشديد من قبل وحدات الجهاز المصرفي».

أما محافظ مصرف البحرين المركزي، رشيد المعراج فقد ذكر أن لجنة المحافظين عملت الكثير في السنوات الماضية للتحضير للإتحاد النقدي وخصوصاً فيما يتعلق بالتقريب في التشرينات المصرفية وكل ما يتعلق بالتجهيز للوحدة النقدية، «وأعتقد أن التطورات الأخيرة التي حدثت العام الماضي والأفكار الجديدة، على رغم أنها لم تتبلور في صورة مشروع محدد، فإن هذه التطورات ستعكس علينا نحن في منطقة الخليج».

من جانبه أوضح محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، محمد الجاسر أن موضوع التنسيق في مجلس محافظي دول التعاون ليس جديداً لأنه بدأ منذ نحو 25 سنة، وأن التنسيق مستمر وأخذ صيغاً مختلفة، «والدليل على نجاح التنسيق بين دول مجلس التعاون أن التأثير (بالأزمة العالمية) كان أقل ما حصل في الدول المتقدمة والتي لديها أنظمة تنسيقية ومراكز بحوث ضخمة».

تنسيق متميز

لكنه بين أن «هذه ليست دعوة للتراخي أو التساهل في موضوع التعامل مع الأزمة المالية التي أصابت العالم، وأعرب عن اعتقاده بأن التنسيق بين دول المنطقة «متميز على مستوى المحافظين ووزراء المالية ووزراء الخارجية وعلى مستوى القمة، وهو متعدد، لذلك أعتقد أن الصورة التي تظهر إلى العالم هي نتيجة تمازج أفكار ومقارنة سياسات وتنسيق جيد».

وقال إنه في اجتماعات مجموعة الـ 20 وفي اجتماعات الوزراء والمحافظين في لندن قبل 3 أسابيع «كان هناك نوع من التقدير للسياسة المالية والمصرفية لدول مجلس التعاون؛ إذ نحن حميماً واجهة البيت (HomeFront) وحميماً اقتصادياً ومؤسساتياً وقطاعياً المالية بشكل جيد مقارنة بما حصل في دول أخرى».

وأفاد أنه في ديسمبر / كانون الأول الماضي في قمة مسقط أقر قادة دول الخليج مسودة اتفاقية الإتحاد النقدي التي تشمل الإطار القانوني للإتحاد، «وهذه الاتفاقية فيها مجموعة من المراكز الرئيسية نحو تحقيق التكامل أو الإتحاد النقدي، وهذه الاتفاقية الآن معروضة على الدول الأعضاء من أجل التصديق عليها، وأن الاتفاقية تحتوي على نقطة أساسية فيما يتعلق بإنشاء المجلس النقدي والذي من ضمن الاتفاقية سيقيم بتحديد الجدول والخطوات التنفيذية العملية لتنفيذ هذا الإتحاد».

وأضاف «اجتماعات اللجان المتخصصة في عمل الترتيب للإتحاد النقدي صار لها فترة طويلة تعمل، وأنجزنا الكثير من الأمور في هذا المجال ومن هذا المنطلق أصبح الإتحاد النقدي أقرب إلى التحقيق مما كان عليه سابقاً. إنما مسألة أن نلتزم ببرنامج زمني محدد. أعتقد هذا

ضعف التواصل يخلق جواً من عدم الاطمئنان

الشركات البحرينية بحاجة لتطوير علاقاتها مع المستثمرين والمساهمين



محمد عبدالله متحدألى «مال وأعمال»

في أي لحظة لإيداع أمواله لدى شركة تحقق له ووائد وتحافظ على أمواله.

كما أن الشركة التي يكون فيها مساهمون كبار تحصل على تسهيلات مصرفية، وقال: «عندما يسلك البنك من المساهمين في الشركة؟ فتجيب حكومة دولة كذا... والمستثمر المعروف فلان... فإن البنك سيسهل كل إجراءاتك، وسقدم لك القرض بسرعة».

وأكد أن التواصل الفعال بين الشركة والمستثمرين يؤدي إلى تداول أسهم الشركة في البورصة بسعر «ممتاز» يعكس القيمة الفعلية، وأداء الإدارة، مؤكداً أن علاقات المستثمرين والمساهمين

راجع بالدرجة الأولى إلى قيام المجلس النقدي وإعداد الإطار الزمني الجديد لتحقيق هذه الأمور».

ودعا الجاسر إلى عدم إغفال ما تحقق على مستوى الوحدة الاقتصادية بين دول المجلس التي يجب أن تتخذ سلسلة من الخطوات بحيث عندما تتحقق الوحدة النقدية الكاملة تكون قادرة على الصمود في وجه أي أزمات مالية سواء في المنطقة أو خارجها.

وتطرق إلى الاقتراض فقال: «يجب أن تطرق أبواب أخرى مثل الصكوك والسندات، وهذه أدوات مالية متاحة، لكن الحاجة لم تصل بشكل كبير إلى أن يطرقوا هذا الباب ولكن أطمئنتكم أنهم سيطرقونه عندما يحتاجون إليه، ويجب عدم التهويل في مسألة السيولة في منطقة الخليج».

وتحدث عن السعودية فبين أنه في نهاية فبراير / شباط الماضي زادت عمليات الإقراض إلى القطاع الخاص أكثر من 15 في المئة. كما نما عرض النقود أيضاً أكثر من 15 في المئة، ولدينا، ربحية البنوك لا زالت جيدة والملاءة تزداد. الذي حدث في الاقتصاد العالمي هو أن قطاع الصادرات لدينا متأثر وأي مستمر حيصف سيعيد تقييم استثماراته الجديدة في هذه القطاعات بشكل جيد. الآن هو إعادة حسابات».

العملة الحسابية

لكن الإماراتي السعودي بين أن «خطوات الإتحاد النقدي بدأت منذ فترة وأعتقد أن دول المجلس قطعت شوطاً طويلاً في موضوع خطوات تحقيق الإتحاد النقدي. لكن الإتحاد النقدي ليس فقط عملة ورقية وعملة معدنية، لأن الإتحاد النقدي قد يتحقق بعملة حسابية تستخدم في المدفوعات بين دول المجلس».

وشرح السعودي بالقول: «بالإمكان استخدام عملة (حسابية) تعطى اسماً وقيمة وهذه العملة الحسابية تستخدم في الأجهزة الإلكترونية للدفوع بين دول المجلس في المرحلة الأولى، وبعد ذلك قد يتم اختيار العملة الحسابية التي يجب أن توضع لها سياسة ترسم لها سياسة نقدية وربما تربط فيها عملات دول مجلس التعاون بعد فترة من الزمن وتعمل على عملة واحدة مربوطة بالدولار في المرحلة الأولى». وأضاف «بالإمكان تحقيق الإتحاد النقدي في المرحلة الأولى عن طريق عملة حسابية وبعد استكمال ترتيبات المؤسسة والقانونية وأيضاً تستكمل الاستعدادات على مستوى الدول نفسها وتحقيق السوق المشتركة لأنه بدون العملة الموحدة لن يكون لها فوائد مرجوة تحقق الأهداف الكبيرة. يجب أن تتحقق السوق المشتركة قبل أن تنطلق العملة الورقية والعملة المعدنية».

ربط العملات

وأجاب على سؤال بشأن ربط العملة السعودية بالدولار الأميركي، كبر الجاسر عدم النية في إنهاء ربط الريال السعودي بالدولار، وقال: «سعر الصرف مربوط بالدولار ونحن لن نزال مستأنسين مع تلك العملة المناسبة للربط معها في الوقت الحاضر. الأزمة الآن لم يطل ضررها اقتصاداً واحداً، هي عالمية».

يخلق جواً من عدم الثقة والاطمئنان، وهو ما يزيد من الأجواء السلبية في السوق.

وذكر أن مستثمراً طلب من إحدى الشركات تزويده بمعلومات، ولم يجد تجاوباً لثلاث مرات، الأمر الذي جعل المستثمر يتخذ قراراً بسحب أمواله من هذه الشركة ووضعها في أخرى.

وقال: «إن عدم التجاوب يعني عدم الاهتمام... والمستثمر غير مستعد للاستثمار في شركة لا تهتم بمساهمتها».

وعن تطبيق (تحسين) الشركات المساهمة في بورصة البحرين لعلاقات المستثمرين، رأى أن اهتمام الشركات بعلاقات المستثمرين ضعيف.

وقال: «إن المسؤولين في الشركات المساهمة يخلطون بين العلاقات العامة وعلاقات المستثمرين، مع أن لكل واحدة اختصاص مختلف».

وأضاف «المشكلة أنه لا يوجد اعتراف بعلاقات المستثمرين، وهناك اعتقاد بأن العلاقات العامة هي التي تقوم بكل شيء، وهذا اعتقاد خاطئ؛ بحاجة إلى تصحيح».

وتوجه إلى أن المستثمر والمساهم بحاجة إلى الحصول على معلومات بشكل مستمر تتعلق بمشروعات الشركة وأدائها وبياناتها المالية، وفعاليتها، وخططها المستقبلية وغيرها من المعلومات التي يشعر بأنها مؤثرة تساعد في اتخاذ قرارات سليمة.

قيمة مضافة للمساهمين وتعزز توجهاتهم الإيجابية.

وأكد أن أهمية علاقات المستثمرين تزداد في وقت الأزمات، كما هو حاصل الآن في الأسواق العالمية، وهي أوقات يحتاج فيها المستثمر إلى المعلومات الصحيحة والمفيدة المحدثه عن الشركة، لاتخاذ القرارات الصحيحة.

وقال: «يعتقد المستثمرون أن عدم التواصل معهم، يعني أن هناك أخباراً سيئة»، وهو ما قديؤدي إلى اتخاذ قرارات سلبية تجاه الشركة. ورأى أن عدم التواصل بين الشركات المساهمة مع المستثمرين والمساهمين،